المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

التحكيم المؤسسي في المملكة

رؤية وطن

تقرير بأعمال وأنشطة المركز السعودي للتحكيم التجاري
منذ التأسيس إلى ربيع الآخر 1440هـ - ديسمبر 2018م

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

حفظه الله

الفهرس العام

11 كلمة رئيس مجلس الإدارة

13 كلمة الرئيس التنفيذي

15 الملخص التنفيذي

24 مجلس الإدارة

29 التاريخ والنشأة (التأسيس)

- النشأة والمهام
- جهوزية البنية التشريعية
- الشراكة الاستراتيجية مع (AAA-ICDR)
- الرؤية
- الرسالة
- القيم
- التحكيم المؤسسي رؤية وطن

41 بدائل تسوية المنازعات

1. القواعد التنظيمية
2. الأدلة الإجرائية
3. المنتجات والخدمات الجديدة
4. اعتماد نظام التحكيم السعودي والجهد لدى الأونيسترال

53 الجاهزية

1. البنية التنظيمية
2. البنية التحتية
3. استقطاب كفاءات متميزة
4. قوائم المحايدين (المحكمين والوسطاء)
5. عدد القضايا

59 التسويق والعلاقات العامة

- العلاقة مع الجهات الحكومية
- العلاقة مع الشركات والقطاع الخاص

68 التواصل والتمثيل الدولي

1. تمثيل المملكة في المحافل الدولية
2. اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسيترال
3. التواصل الفاعل والتعاون مع المؤسسات الدولية
4. التواصل الدولي
5. المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الدولية

74 المؤتمرات والفعاليات

1. المؤتمر السنوي
2. المنتديات
3. ورش العمل

كلمة رئيس مجلس إدارة المركز

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

في ظل التطورات المتسارعة في عالم المال والأعمال تبرز المملكة العربية السعودية واحدة من أهم القوى الاقتصادية المؤثرة إقليميًا وعالميًا، ومع توسع الأعمال التجارية وتنوع قطاعاتها وتعدد أطرافها، أصبحت الحاجة ملحة للحصول على خيارات أوسع لتسوية المنازعات. وامتدادًا لسياسة المملكة في مواكبة التطورات أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (257) وتاريخ 14/6/1435، والمعدل بقرار رقم 107 وتاريخ 8/4/1437 بإنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري؛ ليكون أول مركز تحكيم مؤسسي في المملكة، والممثل الرسمي للمملكة في مجال التحكيم محليًا ودوليًا.

لاشك بأن الدور المهم المنوط بالمركز السعودي للتحكيم التجاري، والثقة الكبيرة التي اكتسبها باعتباره مركزاً سعوديًّ الهوية عالميَّ الخبرة غير هادف للربح وبيت الخبرة الأبرز لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك نسعى لتطوير أدائنا بشكل مستمر؛ لنحقق أولاً رضى الله ثم لنكون قادرين أن نكافيء الثقة الكبيرة التي يحظى بها المركز من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومكاتب المحاماة المحلية والدولية وذلك باتباعنا لأعلى المعايير الدولية في صناعة التحكيم والتي تمثلت بوضع قواعد المركز وفق أحدث وأفضل الممارسات، وعليه فقد كانت فترة التأسيس الممتدة من 2016 إلى ديسمبر 2018 أعواماً حافلةً بالإنجازات، الذي ما كان له أن يتم بعد توفيق الله لولا الدعم الكبير الذي قدمته حكومتنا الرشيدة لدعم صناعة التحكيم في المملكة العربية السعودية وكذلك ما قدَّمه إخواني في مجالس الإدارات المتعاقبة، وأيضاً دور فريق العمل في المركز، وجميع الأطراف الفاعلة في صناعة التحكيم، وعليه فإنه يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا التقرير المهم الذي يعكس جزءاً من النقلة الكبيرة التي يمر بها المركز لبناء وتعزيز مكانته المحلية والدولية.

وفي الختام أود أن أشكر - بعد شكر الله - سيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد الأمين، ووزارتي العدل والتجارة والاستثمار ومجلس الغرف السعودية وباقي القطاعات الحكومية على دعمهم ولا ننسى من صنع هذا النجاح مجالس الإدارات المتعاقبة وإخواني وأخواتي في فريق عمل المركز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس إدارة المركز
أ. ياسين بن خالد خياط

كلمة الرئيس التنفيذي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شرفٌ كبيرٌ، ومسؤولية عظيمة أن يكون (المركز السعودي للتحكيم التجاري) الممثل الرسمي في مجال التحكيم لبلد عظيم بحجم ومكانة المملكة العربية السعودية.

ويزداد الأمر عظمة أن يكون هذا المركز هو أول مركز تحكيمٍ مؤسسي في المملكة رغم عراقة صناعة التحكيم في المملكة، والتي وُضِعت أولى المواد المنظّمة لها على يد الملك المؤسس -طيب الله ثراه- قبل أكثر من ٩٠ عاماً.

وأصبحت المسؤولية أكبر وسقف التطلعات لا نهاية له، عندما حظي المركز بشرف كونه منفّذاً لإحدى مبادرات رؤية المملكة **2030**، التي تحكي طموح وطن، ومستقبل أمة. وعليه فلم نجد أكثر تعبيراً في وصف قصة النجاح الوطنية هذه من تسمية هذا التقرير بـ: (التحكيم المؤسسي في المملكة رؤية وطن).

الأفعال والإنجازات على الأرض هي اللغة التي تشترك في فهمها دون ترجمان كل شعوب الدنيا، ولغة الأرقام والحقائق هي أفصح ما يُعبَّر به؛ وعليه فقد جاء هذا التقرير المهني التوثيقي ليحكي قصة إنجاز وطنية، قصيرة في عُمرها وعددِ أيّامها، ولكنها عظيمة بأثرها وحجم منجزاتها.

بدأ هذا المركز برؤيةٍ طموحة ليكون مركزاً دولياً ينطلق من قلب الوطن ويقدم بدائل تسوية المنازعات وفق أفضل وأحدث المعايير الدولية. كما إنه معنيٌ -بالإضافة إلى ذلك- بصناعةِ صناعةِ بدائل تسوية المنازعات في المملكة بالشراكة مع المؤسسات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بما يتضمنه ذلك من تكوينِ أجيالٍ من الخبراء والمتخصصين في التحكيم المؤسسي وبدائل تسوية المنازعات، والمساهمة في تطوير الواقع العملي المتعلق بكامل دورة بدائل تسوية المنازعات.

وقد أثمرت الجهود الكبيرة التي بذلها المئات على مدار السنوات القليلة الماضية منذ صدور قرار مجلس الوزراء الموقَّر بتأسيس المركز إلى هذا اللحظة عن منجزات نوعية في مختلف المجالات سيفصّلها التقرير ضمن ثناياه.

ومهما كانت المنجزات، فالتطلعات أكبر والطموح أعظم، وجميع من تشرفوا بخدمة هذا الصرح يسابقون الزمن لتحقيق رؤية وطموح وطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس التنفيذي للمركز
د. حامد بن حسن ميرة

الملخص التنفيذي

القضايا المسجلة في المركز

25
أسبوع هي متوسط مدة نظر الدعوى لدى المركز

+375 مليون ريال
حجم بعض القضايا التي سُجّلت في المركز خلال ٤٨ شهراً

تصنيف القضايا المسجلة

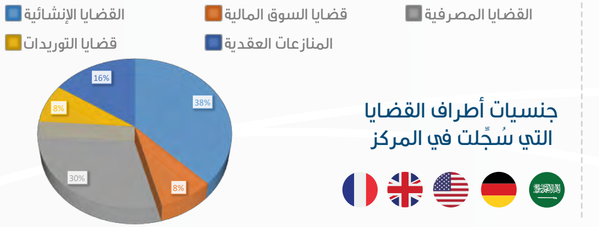

جنسيات أطراف القضايا التي سُجّلت في المركز

قواعد التحكيم

قواعد التحكيم- قواعد الوساطة- معايير السلوك الأخلاقي
(تم تطويرها في أكثر من **144** يوماً وقرابة **1152** ساعة عمل)

قواعد الوساطة

3 أدلة إجرائية

تهدف إلى تفصيل عملية التحكيم بدء من تلقي الدعوى وحتى صدور الحكم عبر توضيح السياسات الخاصة بكل مرحلة والشخص المعني بأدائها والآجال الزمنية المطلوبة

تتضمن أكثر من **120** نموذجًا

الأدلة الإجرائية

222 عدد المحكمين والوسطاء

في أكثر من **15** تخصصاً

قوائم المحايدين (المحكمين والوسطاء)

أكثر من **23** جنسية

يتحدثون أكثر من **11** لغة

الجاهزية

البنية التنظيمية

قواعد	معايير سلوك أخلاقية	أدلة إجرائية	سياسات	لائحة
1	3	3	5	1

استقطاب كفاءات متميزة

البنية التحتية

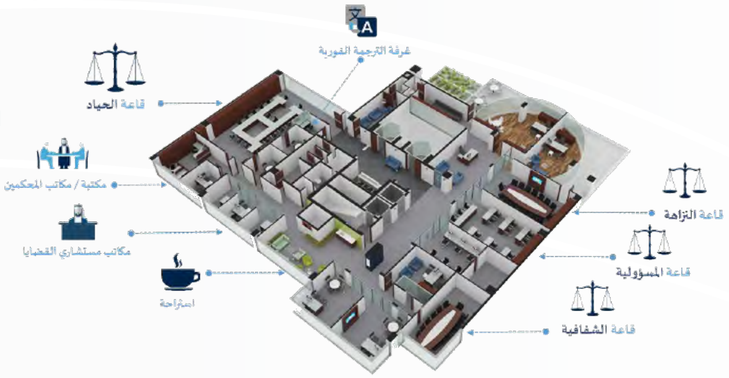

التسويق والعلاقات العامة

شراكات فاعلة مع الجهات الحكومية والقطـــاع الخـــــاص والأكـــاديمية

- أكثر من **120** جهة حكومية
- أكثر من **250** جهة من القطاع الخاص
- أكثر من **100** مكتب محاماة محلي ودولي
- أكثر من **10** جامعات

التواصل والتمثيل الدولي

- التواصل مع أكثر من **50** مركز تحكيم ومنظمة دولية
- زيارة أكثر من **30** جهة من المراكز والمنظمات ذات الصلة ببدائل تسوية المنازعات
- المشاركة في أكثر من **35** فعالية دولية بين مؤتمر وورشة عمل ومنتدى

المؤتمرات والفعاليات

أقام المركز منذ اللحظة الأولى لافتتاحه أكثر من **20** فعالية مختلفة استفاد منها مايربو على **2500** مشارك من المتخصصين والمهتمين

التطوير المهني

استفاد أكثر من **800** مشارك ومشاركة في برامج تدريبية نوعية في التحكيم والوساطة ومهارات صياغة العقود

البرامج التخصصية

مجلس إدارة المركز

الدورة الأولى للمجلس

امتدت خلال الفترة

من: 17 / 09 / 1435 هـ — 14 / 07 / 2014 م

إلى: 17 / 09 / 1438 هـ — 12 / 07 / 2017 م

وقد شملت كوكبة رفيعة، هي:

معالي أ. محمد بن عبدالله الجدعان
(وزير المالية حالياً)
رئيســاً

سعادة د. زياد بن عبدالرحمن السديري
رئيساً (استكمال الدورة)

سعادة أ. فهد بن عبدالله القاسم
رئيساً (استكمال الدورة)

معالي أ. ماجد بن عبدالله الحقيل
(وزير الإسكان حالياً)
عضــواً

معالي د. غسان بن عبدالرحمن الشبل
عضــواً

سعادة د. زياد بن سمير خشيم
عضــواً

سعادة أ. سلطان بن إبراهيم بن زاحم
عضــواً

سعادة أ. سلمان بن عايض العمري
عضــواً

سعادة د. عبدالله بن مرعي بن محفوظ
عضــواً

سعادة د. عبدالعزيز بن حمد الفهد
عضــواً

فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي
عضــواً

سعادة د. نبيل بن عبدالعزيز المنصور
عضــواً

فضيلة الشيخ يوسف بن حسن خلاوي
عضــواً

الدورة الثانية للمجلس

امتدت خلال الفترة

من: 17 / 09 / 1438 — 12 / 07 / 2017

إلى: 17 / 09 / 1441 — 2020/05/10

وقد شملت كوكبة رفيعة، هي:

سعادة أ. ياسين بن خالد خياط
رئيســاً

سعادة أ. خالد بن عبداللطيف الصالح
عضــواً

سعادة أ. خالد بن محمد العبدالكريم
عضــواً

سعادة أ. عبدالله بن هاشم الهاشم
عضــواً

سعادة د. علي بن عبدالكريم السويلم
عضــواً

فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي
عضــواً

سعادة د. نبيل بن عبدالعزيز المنصور
عضــواً

فضيلة الشيخ يوسف بن حسن خلاوي
عضــواً

سعادة د. يوسف بن عبداللطيف الجبر
عضــواً

النشأة والتاريخ

التاريخ والنشأة

لمحة تاريخية

المراحـل التاريخيـــة لتنظيـم التحكيـم في المملكـة:

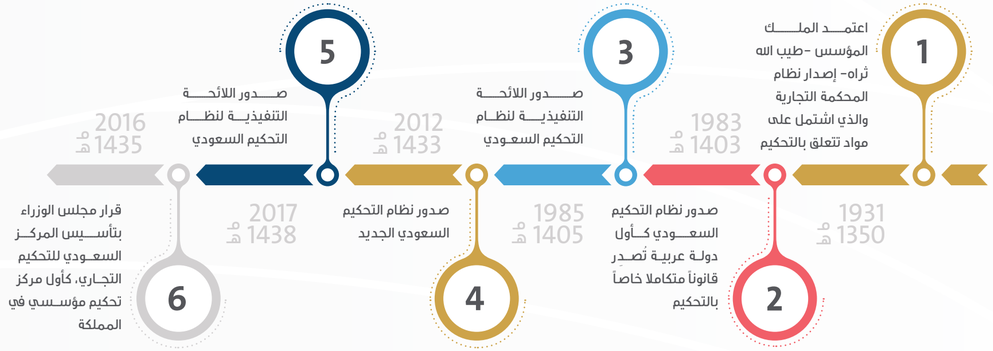

النشأة والمهام

أنشئ المركز السعودي للتحكيم التجاري بقرار مجلس الوزراء رقم **(257)** وتاريخ **1435 / 6 / 14**، والمعدل بقرار رقم **107** وتاريخ **1437/ 4/ 8**

وإيمانا من المركز بأهمية الاستفادة من أفضل التجارب الدولية لمراكز تسوية المنازعات الدولية سعيا لتحقيق أفضل وأسرع النتائج المراد تطبيقها في المملكة ، حرص المركز منذ نشأته على تأسيس شراكات استراتيجية لاستقطاب أفضل الممارسات والكفاءات في التحكيم تمخض أبرزها في شراكة استراتيجية مع المركز الدولي لتسوية المنازعات **(ICDR)** في جمعية التحكيم الأمريكية **(AAA)** ترجمت بمجموعة من المشاريع الاستراتيجية جاء من أبرز ثمارها:

1 تدريب الإدارة التنفيذية وعقد لقاءات واجتماعات مع جميع التنفيذيين في المركز الدولي وجمعية التحكيم الأمريكية.

2 إعداد قواعد التحكيم و الوساطة.

3 إعداد معايير السلوك الأخلاقي (المحكمين، الوسطاء، الأطراف، الموظفين)

4 تدريب مستشاري القضايا على رأس العمل في جمعية التحكيم الأمريكية **(AAA)**.

5 عقد برامج تخصصية في التحكيم والوساطة لتأهيل الكفاءات الوطنية.

جهوزية البنية التشريعية

مزايا نظام التحكيم السعودي

جاء النظام السعودي مستندا إلى قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وقد أعطى للأطراف خيارات واسعة من اختيار القانون الواجب التطبيق والقواعد الحاكمة للنزاع ومكان ولغة التحكيم وأعضاء هيئة التحكيم، وأكسب التحكيم حصانة بحيث لا تقبل أحكم التحكيم الصادرة وفقًا لنظام التحكيم السعودي الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن، عدا رفع دعوى بطلان حكم

تنفيذ أحكام التحكيم في المملكة العربية السعودية

يتم تنفيذ أحكام التحكيم وفقًا لإجراءات سهلة وسريعة وفاعلة وقد عُدَّ نظام التنفيذ السعودي أحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ وفقًا لنظام التحكيم من السندات التنفيذية التي يجوز التنفيذ الجبري عليها، كما أن المملكة طرفا من الأطراف اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية (اتفاقية نيويورك **1958**) وهي الاتفاقية التي تسعى إلى عدم التمييز تجاه قرارات التحكيم الأجنبية والمحلية، وتلزم بضمان الاعتراف بتلك القرارات واعتبارها عموما قابلة للتنفيذ.

جاهزية المركز البنية التشريعية

نظام التحكيم السعودي مستنِد إلى قانون الأونسيترال النموذجي

نظام التحكيم السعودي

خيارات أوسع للأطراف
- اختيار القانون واجب التطبيق
- اتاحة التحكيم المؤسسي
- اختيار لغة ومكان التحكيم

دعم القضاء
- تعيين المحكمين
- الأمر بالتدابير المؤقتة والتحفظية
- دعوة الشهود والخبراء
- إحضار المستندات
- الإنابة القضائية

قوة نظامية للأحكام
- حكم غير قابل للاستئناف
- دعاوى البطلان محصورة من حيث العدد ومن حيث وقت التقدم بها

تنفيذ الأحكام الوطنية
- نظام التنفيذ يعد أحكام التحكيم السعودي سندات تنفيذية
- المملكة عضو في اتفاقية نيويورك **1958**

نظام التنفيذ السعودي

نقلة نوعية لتنفيذ أحكام التحكيم
- الانتقال من ديوان المظالم إلى محاكم تنفيذ متخصصة
- اجراءات سهلة وسريعة وفاعلة في التنفيذ
- سندات تنفيذية

الرسالة

يلتزم المركز السعودي للتحكيم التجاري بتقديم خدمات مهنية وشفافة وسريعة لبدائل تسوية المنازعات، مستوحاة من الشريعة الإسلامية، وفق أفضل المعايير الدولية، ويساهم في رفع مستوى الوعي في هذا المجال؛ لإنشاء بيئة آمنة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

الرؤيـــة

أن يكون المركز السعودي للتحكيم التجاري الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات في عام **2030**.

القيم

- الحياد
- المسؤولية
- الشفافية
- النزاهة
- الاستقلال
- الخصوصية

مبـــادرة توطيـــن صنـــاعة التحكيـــم المؤسســي في المملكة ورؤية 2030

تم إطلاق مبادرة توطين صناعة التحكيم المؤسسي في المملكة ضمن حزمة مبادرات برنامج التحول الوطني ورؤية 2030 للتأكيد على كون التحكيم أولوية للوطن لابد من تحقيقها لضمان اكتمال المنظومة العدلية في المملكة وتناغمها مع باقي الجهات الحكومية.

تعد هذه المبادرة إحدى مبادرات الهادفة إلى:

تسهيل ممارسة الأعمال.

تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

تهدف المبادرة لتوسيع دائرة خدمات تسوية المنازعات من التحكيم والوساطة في ثلاثة مناطق رئيسية في المملكة (الوسطى والغربية والشرقية) لسد الحاجة لوسيلة التحكيم والوساطة في تلك المناطق ولتلبية الحاجة الملحة للتحكيم بما يتوازى مع حجم الاستثمارات الاقتصادية الداخلية والأجنبية. يشمل ذلك بناء قواعد وإجراءات التحكيم المؤسسي، وإدارة قضايا التحكيم، وبناء القدرات الوطنية في مجال بدائل تسوية المنازعات، والتوعية ونشر المعرفة ببدائل تسوية المنازعات، والشراكات والتعاون الدولي في مجال التحكيم، وتمثيل المملكة محليًا ودوليًا في الفعاليات المتصلة ببدائل تسوية المنازعات.

حرص المركز على الإسهام في تحقيق الخطط والأهداف الاستراتيجية الواردة في رؤية المملكة 2030، وبرامجها التنفيذية

برنامج التحوّل الوطني 2020

رؤية VISION 2030 المملكة العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA

بدائل تسوية المنازعات

بدائل تسوية المنازعات

قواعد التحكيم

قرر مجلس الإدارة اعتماد قواعد الأونسيترال النموذجية أساسًا لبناء قواعد التحكيم بالمركز اعتمادًا على أن لقواعد الأونسترال قدراً كبيراً من الثقة والاعتراف الدولي، مع النظر في تبني أحدث المستجدات والتقنيات الحديثة لإدارة الدعاوى المتبعة من قبل المؤسسات العالمية الرائدة.

شكل فريق من موظفي المركز السعودي للتحكيم التجاري ومستشارين من المركز الدولي لتسوية المنازعات(ICDR) في جمعية التحكيم الأمريكية(AAA) لصياغة قواعد التحكيم الخاصة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري.

درس فريق العمل عددًا من قواعد المراكز الأخرى الإقليمية. والدولية، بالإضافة إلى نظام التحكيم السعودي والمبادئ القضائية المستقرة.

أعد فريق الصياغة مسودة قواعد التحكيم؛ لتكون إطارًا منهجيًا واضحًا يضبط سير عمل إجراءات التحكيم من قيد الدعوى حتى إصدار حكم تحكيم قابل للتنفيذ.

عرضت مسودة قواعد التحكيم ونوقشت في عدد من اللقاءات مع المحامين والممارسين، ثم في ورشتي عمل لمجلس إدارة المركز، ثم عدل فريق الصياغة مسودة قواعد التحكيم على ضوء ما نتج عن تلك اللقاءات وورش العمل، ثم اعتمدت قواعد التحكيم من مجلس الإدارة.

بدائل تسوية المنازعات

قواعد الوساطة

قرر مجلس الإدارة اعتماد قواعد الوساطة لدى المركز الدولي لتسوية المنازعات(ICDR) في جمعية التحكيم الأمريكية(AAA) أساسًا لبناء قواعد الوساطة في المركز السعودي للتحكيم التجاري، وذلك لما حققته من نجاح في الممارسة، ومرونة وسهولة في التطبيق.

شُكل فريق من موظفي المركز السعودي للتحكيم التجاري ومستشارين من المركز الدولي لتسوية المنازعات(ICDR) في جمعية التحكيم الأمريكية(AAA) لصياغة قواعد الوساطة الخاصة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري.

أعد فريق الصياغة مسودة قواعد الوساطة التي عرضت ونوقشت في عدد من اللقاءات مع المحامين، ثم في ورشتي عمل لمجلس إدارة المركز، ثم عدل فريق الصياغة مسودة قواعد الوساطة على ضوء ما نتج عن تلك اللقاءات وورش العمل، ثم اعتمدت قواعد الوساطة من مجلس الإدارة.

بدائل تسوية المنازعات

معايير السلوك الأخلاقي

أعد المركز منظومة متكاملة من المعايير السلوكية المنظمة لسلوك الأطراف الفاعلة في إجراءات تسوية المنازعات حيث أعد معايير السلوك الأخلاقي للمحكمين استنادًا إلى المعايير التي يتبناها المركز الدولي لتسوية المنازعات(ICDR) في جمعية التحكيم الأمريكية(AAA)؛ فضلًا عن إضافة بعض التجارب الإقليمية والدولية الأخرى.

تتضمن هذه المعايير النسق السلوكي للمحكمين الذي ينبغي عليهم اتباعه لضمان نزاهة إجراءات التحكيم وعدالتها، وتجنب كل ما يمكن أن يوحي بانحياز المحكم لصالح طرف أو ضد آخر والإفصاح عن أي وقائع من شأنها أن تؤثر في حياده واستقلاله.

معايير السلوك الأخلاقي للأطراف وممثليهم توضح للأطراف وممثليهم النسق السلوكي الواجب اتباعه من قبلهم لدى مشاركتهم في إجراءات المركز في تسوية المنازعات، ويجب على الأطراف وممثليهم التوقيع على تعهد باحترام هذه المعايير.

صُممت معايير السلوك الأخلاقي للوسطاء لتكون دليلًا للقواعد الأخلاقية الأساسية للوسطاء الذين يديرون إجراءات الوساطة وفق قواعد الوساطة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري. وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- توجيه سلوك الوسطاء.
- إحاطة الأطراف بها.
- تعزيز الثقة العامة في الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات.

كان إعداد هذه المعايير واعتمادها من قبل فريق للصياغة شكل من المركز السعودي للتحكيم التجاري ومستشارين من المركز الدولي لتسوية المنازعات لصياغة هذه المعايير، وانتهى من إعداد مسوّدة اعتمدت من قبل مجلس إدارة المركز، بعد أن عرضت للنقاش العام على الممارسين والمختصين.

تبنى المركز معايير سلوكية داخلية لأعضاء مجلس إدارته وموظفيه أعدت من قبل فريق الصياغة المشكل من المركز وشريكه الدولي واعتمدت من مجلس إدارته، بما يكفل نسق سلوكي منضبط لكل الأطراف المؤثرة على بدائل تسوية المنازعات.

بدائل تسوية المنازعات

لائحة عمل أمناء السر

اعدت لائحة عمل أمناء السر الذي يعملون في هيئات تحكيم مشكلة في إطار المركز استنادًا على بعض التجارب الدولية لعدد من مؤسسات التحكيم بهدف تحديد نطاق واجبات والتزامات أمناء السر وحدود دورهم في معاونة هيئة التحكيم وضمان التزامهم بأعلى مستويات المعايير الأخلاقية اللازمة لأداء عملهم. وقد كانت صياغة هذه اللائحة على نفس نسق سائر وثائق عمل المركز من خلال التعاون مع الشريك الدولي المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICDR) بجمعية التحكيم الأمريكية (AAA).

دليل صياغة شروط تسوية المنازعات

أعد هذا الدليل كي يتضمن مجموعة من القواعد الاسترشادية التي ينبغي مراعاتها لدى صياغة شروط تسوية المنازعات سواء كانت عن طريق التحكيم أو الوساطة أو كليهما بهدف ضبط هذه الصياغة وتعزيز مردودها الإيجابي على إدارة المنازعة، وقد أعد هذا الدليل من خلال فريق الصياغة بالمركز بالتعاون مع المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICDR) بجمعية التحكيم الأمريكية (AAA).

الأدلة الإجرائية

تم إعداد أدلة إجرائية خاصة بكافة مراحل إدارة الدعوى لدى المركز السعودي للتحكيم التجاري منذ تلقي القضية لدى المركز وحتى صدور الحكم النهائي فيها تتضمن هذه الأدلة شرح توضيحي للغرض منها، والمراجع ذات الصلة التي تم الاعتماد عليها في إعدادها، والتعريفات والسياسات الإجرائية بكل مرحلة من المراحل، وتتضمن الأدلة كذلك الإجراءات الواجب إتباعها في كل مرحلة والمدة الزمنية لكل إجراء والشخص المعني بتنفيذ هذا الإجراء.

كما تم إعداد وصياغة أكثر من 120 نموذجًا باللغتين العربية والإنجليزية لتسهيل إدارة إجراءات الدعوى، مابين نماذج المراسلات والأوامر الإجرائية والقرارات الداخلية وأوراق العمل والأدلة الإرشادية للموظفين ولأعضاء هيئات التحكيم والأطراف والخبراء.

بدائل تسوية المنازعات

المنتجات والخدمات الجديدة

أ. الإجراءات المعجلة

يتضمن ملحق الإجراءات المعجلة الذي دخل حيز النفاذ في 6 صفر 1440 ويوافقه 15 أكتوبر 2018 إجراءات سريعة ومبسطة ومنخفضة التكاليف، وتنطبق الإجراءات المعجلة على أي دعوى لا تتجاوز القيمة الإجمالية للمبلغ محل المنازعة فيها 4,000,000 ريال سعودي مع استبعاد تكاليف التحكيم شريطة أن يكون اتفاق التحكيم قد أبرم بعد 15 أكتوبر 2018، ومع ذلك وبهدف توفير أعلى مستويات الفاعلية، يمكن للأطراف أن يتفقوا إما على استبعاد تطبيق الإجراءات المعجلة أو على تطبيقها حتى في حالة الدعاوى الأعلى قيمة.

تتضمن الإجراءات المعجلة تزويد الأطراف بآلية شاملة لتسجيل دعواهم، وآلية سريعة لتعيين المحكم، وإمكانية الفصل في الدعوى دون عقد جلسات استماع وبناء على مستندات ومذكرات الأطراف فقط ومن خلال آجال زمنية أقصر.

ب. محكم التدابير المستعجلة

تتيح قواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري لأي طرف يرغب في أن يحصل على تدبير وقتي مستعجل لا يحتمل الانتظار لحين تشكيل هيئة التحكيم أن يطلب تعيين محكم للتدابير المستعجلة للنظر في طلبه. ويتضمن ملحق محكم التدابير المستعجلة الذي دخل حيز النفاذ في 6 صفر 1440 ويوافقه 15 أكتوبر 2018 وصفًا شاملًا لإجراءات محكم التدابير المستعجلة منذ تقديم الطلب حتى صدور الحكم أو القرار فيه مع تحديد آجال زمنية واضحة وفعالة.

بدائل تسوية المنازعات

المنتجات والخدمات الجديدة

ج. بروتوكول المركز السعودي للتحكيم التجاري لإدارة المنازعات إلكترونيًا

هو بروتوكول لإدارة دعاوى التحكيم إلكترونيًا عبر الإنترنت منذ استلام القضية حتى صدور الحكم النهائي. تسري نصوص هذا البروتوكول إذا اتفق الأطراف على ذلك، وبشرط ألا تتجاوز قيمة المبلغ محل المنازعة 200،000 ريال سعودي يتم تبادل المذكرات والمستندات من خلال بوابة إلكترونية، وإذا اقتضى الأمر عقد جلسة استماع فيكون ذلك من خلال تقنية التواصل عن بعد(Cisco Webex) دون حاجة للحضور الشخصي. ويجب أن يصدر الحكم خلال 30 يومًا من تاريخ تعيين المحكم.

أعدت هذه الوثائق المشار إليها في البنود السابقة من خلال فريق الصياغة بالمركز بالتعاون مع مستشاري المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية (AAA)، وعرضت أيضًا للنقاش مع عدد من الخبراء المحليين والممارسين كما روجعت من قبل المستشار الدولي والأمين العام السابق لمحكمة تحكيم غرفة التجارة الدولية (ICC) السيد أندري كارليفاريس(Andrea Carlevaris).

بدائل تسوية المنازعات

قوائم المحايدين (المحكمين والوسطاء)

تهدف قائمة محكمي ووسطاء المركز إلى بناء قاعدة جيدة من المحايدين المؤهلين تأهيلًا رفيعًا في مجال التحكيم المؤسسي وذوي الخبرة في المملكة وخارجها تمكينًا للمركز من الاستعانة بهم وتعيينهم في القضايا التي يديرها بما يكفل جودة إدارة الإجراءات والمخرجات، ولتكون عنصر جذب وقيمة مضافة لمستخدمي خدمات المركز.

تبنى المركز إجراءات لطلب القيد تتمثل في التقدم بطلب من خلال الموقع حيث يتم مراجعتها داخليًا والتحقق من استيفاء شروط التأهيل أو الخبرة في مجال التحكيم المؤسسي ثم اعتماد المرشحين من مجلس إدارة المركز.

اعتمدت معايير وشروط القيد بقائمة محكمي ووسطاء المركز بعد دراسة المعايير والشروط المتبعة في عدد من مؤسسات التحكيم العالمية الرائدة وبعد التشاور مع المركز الدولي لتسوية المنازعات(ICDR) بجمعية التحكيم الأمريكية(AAA)، ثم اعتمدت من مجلس إدارة المركز.

222 عدد المحكمين والوسطاء

23 أكثر من جنسية

16 محكم ضمن قائمة محكمي المركزيحملون جنسيتين

أكثر من **15** مجال

- النفط والغاز
- الطاقة
- المصرفية الإسلامية
- الإنشاءات
- الملكية الفكرية
- الاتصالات وتقنية المعلومات
- الاستثمار
- العقارية
- الأوراق المالية
- سوق المال
- الاندماج والاستحواذ
- البنية التحتية
- التأمين
- المنافسة والاحتكار
- المسؤولية التقصيرية

يتحدثون أكثر من **11** لغة

- اللغة العربية
- اللغة الإنجليزية
- اللغة الصينية
- اللغة البرتغالية
- اللغة الكورية
- اللغة الروسية
- اللغة اليونانية
- اللغة الهولندية
- اللغة الإسبانية
- اللغة العبرية
- اللغة الإيطالية

بدائل تسوية المنازعات

عـــدد القضايـــا التـــي سُجِّلـــت فـــي المركـز

بناء على دراسة دولية مقارنة فإن عددا من مراكز التحكيم المؤسسي حول العالم أخذت من **5** إلى أكثر من **10** سنوات لتسجيل قضيتها الأولى، بينما استطاع المركز السعودي للتحكيم التجاري في قرابة **18** شهراً من افتتاحه الرسمي من تسجيل عدد جيد من القضايا يصل حجم بعضها إلى أكثر من **100** مليون دولار، وهو ما يُعدُّ إنجازاً نوعياً، فضلا عن كون أطراف القضايا ليسوا محليين فحسب، بل كان بينهم أطراف أجنبية من عدة دول.

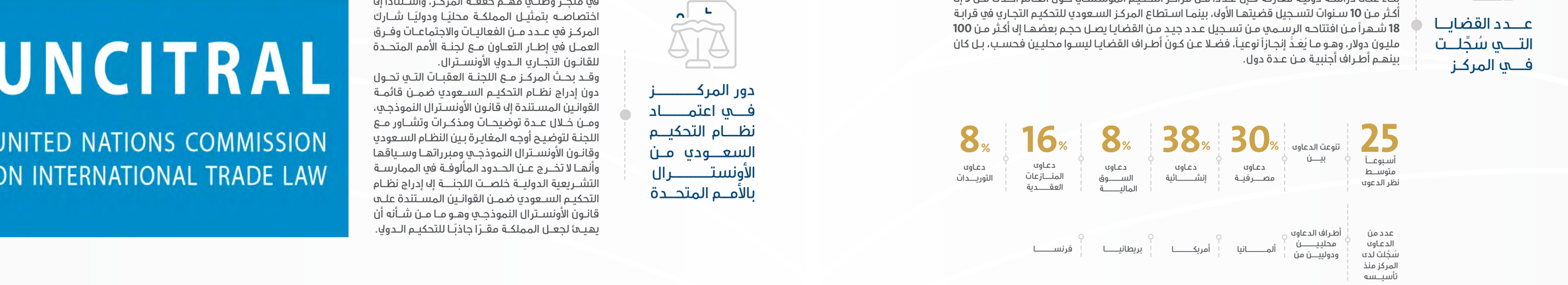

بدائل تسوية المنازعات

دور المركـــز فـــي اعتمـــاد نظـــام التحكيـــم السعـــودي مـــن الأونستـــرال بالأمـــم المتحـدة

في منجز وطني مهم حققه المركز، واستنادًا إلى اختصاصه بتمثيل المملكة محليًا ودوليًا شارك المركز في عدد من الفعاليات والاجتماعات وفرق العمل في إطار التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسترال.

وقد بحث المركز مع اللجنة العقبات التي تحول دون إدراج نظام التحكيم السعودي ضمن قائمة القوانين المستندة إلى قانون الأونسترال النموذجي، ومن خلال عدة توضيحات ومذكرات وتشاور مع اللجنة لتوضيح أوجه المغايرة بين النظام السعودي وقانون الأونسترال النموذجي ومبرراتها وسياقها وأنها لا تخرج عن الحدود المألوفة في الممارسة التشريعية الدولية خلصت اللجنة إلى إدراج نظام التحكيم السعودي ضمن القوانين المستندة على قانون الأونسترال النموذجي وهو ما من شأنه أن يهيئ لجعل المملكة مقرًا جاذبًا للتحكيم الدولي.

United Nations
UNCITRAL

UNCITRAL

UNITED NATIONS COMMISSION
ON INTERNATIONAL TRADE LAW

الجاهزيــة

الجاهزية

جهوزية البنية التنظيمية:

أتمّ المركز السعودي للتحكيم التجاري جاهزيته الشاملة والكاملة في إدارة بدائل تسوية المنازعات، إذ اشتملت جاهزيته على عدة أسس تنظيمية وتحتية وبشرية متينة تمكّنه من استقطاب مختلف أنواع وأحجام القضايا المحلية والدولية وإدارتها إدارة مؤسسية ناضجة بكامل الاحترافية ووفق أعلى المعايير الدولية، ومن أمثلة هذه الجهوزية ما يأتي:

وذلك من خلال إصدار المركز السعودي للتحكيم التجاري قواعده ومعاييره وأدلته وفق أعلى المعايير وبشراكة أعرق المؤسسات الدولية (**AAA-ICDR**)، فضلاً عن الأخذ بأحدث الممارسات في إعداد واعتماد عدد من السياسات والإجراءات الداخلية لتعزيز احترافيّة المركز وحوكمته ومأسسته.

1	3	3	5	1
قواعد	معايير أخلاقية	أدلة إجرائية	سياسات	لائحة

الجاهزية

جهوزية البنية التحتية

تم تجهيز الإدارة العامة للمركز السعودي للتحكيم التجاري بأفضل المرافق وأحدث التقنيات الخادمة لإدارة الدعاوى وفق أعلى المعايير الدولية لمراكز التحكيم، حيث تحوي العديد من الميزات منها:

- مكاتب إدارية
- عدد من القاعات الفاخرة لإدارة الجلسات بطاقات استيعابية مختلفة؛
- الغرفة الخاصة بالترجمة الفورية وتقنياتها؛
- أحدث تقنيات الاتصال والاجتماع المرئي والمسموع؛
- قاعات اجتماعات جانبية للأطراف (**Breakout Rooms**)؛
- خدمات الألواح الإلكترونية الذكية **"Smart Boards"**؛
- الخدمات المساندة للأطراف، منها اللوجستية والمكتبية وغيرها؛
- خاصية تسجيل الجلسات صوتياً ومرئياً في عدد من قاعات المركز

استقطاب كفاءات متميزة

سعت إدارة المركز ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسه لتكوين فريق عمل متميز من موظفين ومستشارين من مواطنين ودوليين يجمعون بين التخصص والخبرة والكفاءة، كما نجح المركز في تكوين فريق يملك خبرة تراكمية تزيد على السبعين عاماً في التحكيم المؤسسي والوساطة وغيرها من التخصصات الداعمة يتحلى فيها أعضاء الفريق بتجارب وخبرات وطنية ودولية عابرة للقارات.

أكثر من **18** دولة

8 تخصصات

90 سنة تراكم خبرات

التسويق والعلاقات العامة

التسويق والعلاقات العامة

العلاقة مع الجهات الحكومية

أقام المركز السعودي للتحكيم التجاري خلال قرابة 24 شهراً عدداً من العلاقات البنّاءة شملت عدداً كبيراً من اللقاءات وورش العمل وتوقيع اتفاقيات التعاون وتنفيذ برامج وفعاليات مشتركة مع أكثر من 120 جهة من الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية إضافة إلى العديد من الهيئات المهنية واللجان الشبه قضائية ولجان التطوير والتنسيق، منها:

- وزارة العدل
- وزارة التجارة والاستثمار
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- وزارة الإسكان
- وزارة المالية
- وزارة الطاقة
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- الهيئة العامة للاستثمار
- الهيئة السعودية للمحامين
- مركز التدريب العدلي
- صندوق الاستثمارات العامة
- الهيئة الملكية بالجبيل الصناعية
- المؤسسة العامة للتقاعد
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
- مؤسسة النقد العربي السعودي
- أمانة لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية
- برنامج خصخصة الخدمات الحكومية
- الهيئة السعودية للمهندسين
- الهيئة السعودية للمقاولين
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
- الهيئة العامة للعقار
- الهيئة العامة للمنافسة
- الهيئة السعودية للملكية الفكرية
- مجلس الضمان الصحي التعاوني

حرص المركز السعودي للتحكيم التجاري منذ إنشائه على توطيد العلاقة الفاعلة وتعميقها ومد جسور التواصل مع جميع الجهات ذات الصلة من القطاع الحكومي والخاص والأكاديمي والمهني من مكاتب المحاماة والهيئات المهنية وغيرها، وذلك بغية تقديم أفضل الخدمات لبدائل تسوية المنازعات وإيصالها لمستفيديها بإدارة مؤسسية وفق أعلى المعايير الدولية وفهم أعمق للبيئة المحلية، ومن هذه الجهات:

التسويق والعلاقات العامة

العلاقة مع القطاع الخاص

من منطلق أهمية الاستفادة من خدمات المركز بشكلٍ أساسي تعود إلى القطاع الخاص، فقد دأب المركز السعودي للتحكيم التجاري على التواصل الإيجابي مع أكثر من 250 جهة من القطاع الخاص من القطاع المصرفي والإنشائي والنفطي والصناعي وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وللخدمات اللوجستية والعقارية وشركات التسليح والدفاع، إضافة إلى العديد من الغرف التجارية ومجالس الأعمال واللجان ذات الصلة، ومنها:

مجلس الغرف السعودية

شركة أرامكو السعودية

الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"

شركة السوق المالية السعودية "تداول"

مجموعة الفيصلية

المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية

شركة الاستثمارات الرائدة

شركة أبل

شركة أوقاف سليمان الراجحي القابضة

شركة أملاك العالمية

البنك الأول

شركة الاتصالات السعودية

بنك البلاد

مصرف الإنماء

البنك الأهلي التجاري

البنك السعودي البريطاني "ساب"

الشركة السعودية للخطوط الحديدية "سار"

شركة تكامل

شركة علم

شركة صدارة الكيميائية

الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات "سبكيم"

شركة حديد الإمارات

شركة مصفاة أرامكو السعودية شل "ساسرف"

معادن

وقد تكللت هذه الجهود **بإدارج شرط التحكيم النموذجي للمركز** في عددٍ من عقود بعض هذه الجهات.

التسويق والعلاقات العامة

العلاقة مع مكاتب المحاماة:

(علاقة فاعلة ووطيدة مع أكثر من 100 من مكاتب المحاماة الدولية العابرة للقارات والمحلية الرائدة والنوعية في المملكة وخارجها والتعرّف على أكثر من 700 شريك ومستشار ومحامي متمرّس، حيث تضمّنت هذه العلاقة عقد زياراتٍ ولقاءاتٍ تعريفية متنوّعة وحلق نقاش وورش عمل موسّعة).

العلاقة مع الجامعات والجهات الأكاديمية لمحاماة:

أقام المركز عدداً من الزيارات والمحاضرات والمنتديات وورش العمل بالشراكة والتعاون مع الجامعات والكليات والجهات الأكاديمية، إضافة إلى حرص المركز على رفع مستوى الوعي ببدائل تسوية المنازعات وأهمية الإدارة المؤسسية لها لدى الأجيال الشابة لينشؤوا وفق تأسيس ناضج وواعٍ، إذ التقى المركز بعددٍ يفوق الـ 1,000 طالب وطالبة داخل المملكة وخارجها بمختلف مراحل وأنواع التواصل الفاعل والمباشر.

كما يهدف المركز في عام 2019 لتوسيع نطاق الشراكة مع الجامعات في المملكة وذلك لتقديم الاستشارات المتخصصة في تطوير المناهج المتعلّقة ببدائل تسوية المنازعات، والتعريف ببرامج الزمالة الدولية في التحكيم وبمنافسات التحكيم الشبابية الدولية التي أطلقها المركز حديثًا.

ومن تلك الجامعات على سبيل المثال لا الحصر:

جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

جامعة الملك سعود بالرياض

جامعة الأمير سلطان بالرياض

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز بالخرج

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض

كليات الشرق العربي بالرياض

جامعة دار العلوم بالرياض

جامعة دار الحكمة بجدة

التسويق والعلاقات العامة

شراكات فاعلة:

سعى المركز السعودي للتحكيم التجاري إلى إقامة الشراكات الفاعلة وتعزيز التعاون المثمر مع مختلف الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية المتخصصة والمؤثرة عبر إقامة اللقاءات المتكررة وورش العمل الموسعة وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم الفاعلة، يأتي ذلك تجسيدًا لشراكات حقيقية يعود نفعها المباشر إلى تطوير صناعة التحكيم المؤسسي في المملكة ورفع مستوى الوعي فيه، إضافة إلى تيسير تقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات للمستفيدين والوصول لمعظم الشرائح المستهدفة، ومن هذه الشراكات:

أهداف الشراكة:

- دعم صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية؛
- المشاركة في رفع تصنيف القضاء وإبرازه محليًا ودوليًا؛
- تعزيز الثقة في إنفاذ العقود؛
- تخفيف تدفق الدعاوى إلى المحاكم؛
- رفع مستوى الخدمات العدلية والتميز المؤسسي؛
- الاستفادة من خبرة المركز ومساهمته في تعزيز بدائل تسوية المنازعات؛

وزارة العدل
Ministry of Justice

النتائج الحالية:

مشروع إحالة الدعاوى القابلة للصلح والوساطة من المحاكم التجارية إلى المركز: (تحت التنفيذ)

التسويق والعلاقات العامة

أهداف الشراكة:

- المشاركة في دعم التحكيم المؤسسي في المملكة؛
- دعم البيئة الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي؛
- رفع مستوى الوعي ببدائل تسوية المنازعات؛
- تمكين الوصول الفاعل للشرائح المستفيدة من خدمات المركز؛
- الإسهام في رفع تصنيف المملكة في التقارير الدولية؛
- دعم المركز كممثل رسمي للمملكة في التحكيم محليًا ودوليًا؛

وزارة التجارة والاستثمار
Ministry of Commerce and Investment

النتائج الحالية:

إدراج شرط التحكيم النموذجي للمركز في عدد من العقود الاسترشادية للوزارة.

أهداف الشراكة:

- الدعم لتحقيق البيئة الإيجابية للمستثمر المحلي والأجنبي؛
- تقديم المركز لمختلف شرائح الأعمال الداخلية والخارجية؛
- رفع تصنيف المملكة في التقارير الاستثمارية الدولية؛
- التعاون مع المركز كأحد روافد الإصلاح الاستثماري في المملكة؛

الهيئة العامة للاستثمار

النتائج الحالية:

- المركز عضوًا في لجنة تطوير السياسات الاستثمارية؛
- مشاركة المركز في اللقاءات الدورية مع مايفوق الـ 100 مستثمر أجنبي من أوروبا وأمريكا؛
- دعم الهيئة للمركز وخدماته من خلال الحملات الاتصالية والتسويقية محليًا ودوليًا؛
- تنسيق لقاءات تلفزيونية للتعريف با لتحكيم

التسويق والعلاقات العامة

شراكات فاعلة أخرى :

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

التنسيق فيما يخص التسوية الودية للمنازعات العمالية والتسوية عن طريق الوساطة؛

الهيئة العامة للعقار
REAL ESTATE GENERAL AUTHORITY

التفاهم فيما يتصل بتسوية المنازعات العقارية بشكل عام ومشاركة المركز السعودي للتحكيم التجاري ضمن الفريق الاستشاري لإنشاء "مركز تسوية المنازعات العقارية".

ARABBRITISH CHAMBER OF COMMERCE
غرفة التجارة العربية البريطانية (A-BCC)

تمكين الوصول الفاعل لشرائح الأعمال السعودية البريطانية والهيئات والمنظمات ذات الصلة، وتعزيز جسور التواصل مع الشرائح المستهدفة عبر إقامة اللقاءات وورش العمل وحلقات النقاش ذات الصلة.

هيئة المدن الاقتصادية
Economic Cities Authority

التعاون لتوفير وسائل بديلة لتسوية المنازعات في المدن الاقتصادية المتصلة بعمل الهيئة، وإيجاد مقرات تمثيلية فعلية للمركز فيها؛

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

تذليل الصعوبات في رفع مستوى الوعي والمعرفة حول خدمات وبرامج الهيئة والمركز وتذليل المصاعب التي قد يواجهها أعضاء الجهتين للحصول على خدماتهم وبرامجهم.

غرفة مكة
Makkah CCI
sustainable Growth
تنمية مستدامة

تعزيز ثقافة نشر التحكيم المؤسسي لشريحة رجال الأعمال المهتمين وذلك عبر عقد ورش عمل وحلقات النقاش مع المهتمين بهذا المجال

التواصل والتمثيل الدولي

التواصل والتمثيل الدولي

امتثالًا لما تضمّنه قرار مجلس الوزراء بإنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري، وذلك باعتباره الممثل الرسمي للتحكيم في المملكة العربية السعودية محليًا ودوليًا، قام المركز بتمثيل المملكة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والمحافل الدولية والمحلية، ومن أهمها تمثيله للمملكة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "الأونسيترال UNCITRAL" للأربع سنوات الماضية. كما قام بالعديد من رحلات العمل الدولية لمختلف القارات كأوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا والتي من خلالها أنشئ وعزز العلاقات وأطر التعاون الفاعل مع مختلف الجهات ذات التأثير الدولي العابر للقارات، إضافة إلى تمثيله المحلي بتعزيز التواصل الدبلوماسي مع الملاحق التجارية في السلك الدبلوماسي الأجنبي في المملكة.

التواصل الفاعل والتعاون مع الكيانات الدولية ذات العلاقة:

إن من أسباب نجاح مراكز التحكيم وتميّزها هو الحفاظ على العلاقة الجيدة والفاعلة مع بقية المراكز التحكيمية الدولية المرموقة والجهات والمنظمات والجمعيات واللجان والبرامج ذات الصلة، وتطويرها فيما يخدم صناعة بدائل تسوية المنازعات وتطبيق معاييرها الدولية بمهنية عالية، الأمر الذي حرص المركز السعودي للتحكيم التجاري عليه منذ إنشاءه، فقد اجتمع المركز بأكثر من 50 مركز ومنظمة وجمعية ولجنة وبرنامج دولي لبحث وتأطير سبل التعاون الفاعل. كما عكف المركز على ترسيخ العلاقة الفاعلة مع العديد من الملاحق التجارية في السلك الدبلوماسي الأجنبي في المملكة ذات التأثير الفاعل في ربط الجسور وتعزيز قنوات الاتصال بين المملكة والمستثمر الأجنبي وفيما يلي سرد لجزء منها:

المركز الدولي لتسوية المنازعات التابع لجمعية التحكيم الأمريكية AAA-ICDR (الشريك الاستراتيجي)

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة UNCITRAL

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID التابع للبنك الدولي

محكمة لندن للتحكيم الدولي - بمركز دبي المالي العالمي DIFC LCIA

البنك الدولي World Bank

مركز دبي للتحكيم الدولي DIAC

المركز الآسيوي للتحكيم الدولي AIAC

المجمع الملكي البريطاني للمحكمين CIArb

المعهد الدولي لمنع وحل المنازعات CPR

مركز جامس الدولي للوساطة والتحكيم JAMS

جامعة كوين ماري بلندن Queen Mary University of London

غرفة البحرين لتسوية المنازعات BCDR

غرفة التجارة الدولية ICC

محكمة لندن للتحكيم الدولي LCIA

جمعية مفاوضي النفط الدوليين AIPN

هيئة تنظيم الصناعة المالية FINRA

برنامج تطوير القانون التجاري في وزارة التجارة الأمريكية CLDP

وزارة التجـــارة الامريكيـــة

وزارة الخارجيـــة الامريكيـــة

السفارة الأمريكية في الرياض

السفارة البريطانية في الرياض

قنصلية سفارة إيطاليا بالرياض

السفارة الأسترالية في الرياض

سفارة البيرو في الرياض

جولات العمل الدولية (Roadshows)

زار المركز السعودي للتحكيم التجاري العديد من الدول المؤثرة في صناعة بدائل تسوية المنازعات كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنمسا والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وغيرها حيث التقى بمايزيد عن 30 جهة من المراكز والمنظمات والبرامج ذات الصلة ببدائل تسوية المنازعات من خلال إقامة اللقاءات التعريفية وعقد ورش العمل وحلق النقاش الموسعة، ممثّلًا فيها المملكة وسعيًا منه لإبراز النقلة النوعية الكبرى التي تشهدها في تطور بدائل تسوية المنازعات عموماً والتحكيم المؤسسي خصوصاً، وقائمًا بدوره الأساسي كأحد الروافد الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة، إضافة إلى تعضيد العلاقات وعقد المباحثات لاستجلاء آفاق التعاون في تطوير الإجراءات وتعزيز البرامج المهنية المتقدمة، وتوقيع مذكرات التفاهم الفاعلة في سبيل تمكين ماتمت مناقشته. ومن تلك الجهات:

الولايات المتحدة الأمريكية

- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة(الأونسيترال UNCITRAL)
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) التابع للبنك الدولي (WB)
- الشريك الاستراتيجي للمركز: لمركز الدولي لتسوية المنازعات (ICDR) التابع لجمعية التحكيم الأمريكية (AAA)
- مركز جامس الدولي للوساطة والتحكيم (JAMS International)
- المعهد الدولي لمنع وحل المنازعات (CPR)
- برنامج تطوير القانون التجاري (CLDP) في وزارة التجارة الأمريكية
- هيئة المحامين الأمريكية (ABA)
- هيئة تنظيم الصناعة المالية (FINRA)
- غرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية (NUSACC)
- عدد من مكاتب المحاماة الدولية في واشنطن ونيويورك

المملكة المتحدة

- مركز تسوية المنازعات الدولية (IDRC)
- مركز التسويات الفاعلة للمنازعات (SEDR)
- مركز جامس الدولي للوساطة والتحكيم بلندن (JAMS International)
- المجمع الملكي البريطاني للمحكمين في بريطانيا (CLIrb)
- جامعة كوين ماري بلندن Queen Mary University of London
- غرفة التجارة العربية البريطانية (A-BCC)
- عدد من مكاتب المحاماة الدولية في لندن

الإمارات العربية المتحدة

- محاكم مركز دبي المالي العالمي (DIFC Courts)
- محكمة لندن للتحكيم الدولي بمقر مركز دبي المالي العالمي (DIFC-LCIA)
- مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)
- فرع غرفة التجارة الدولية في الإمارات العربية المتحدة (ICC-UAE)
- جمعية مفاوضي النفط الدوليين (AIPN)
- عدد من مكاتب المحاماة الدولية في دبي

المؤتمرات والفعاليات

المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الدولية

يحرص المركز السعودي للتحكيم التجاري دومًا على تمثيله الدولي للمملكة في التحكيم وإبراز التطورات والإنجازات الحاصلة في صناعة بدائل تسوية المنازعات في المملكة، إضافة إلى خلق وتعميق العلاقات والصلات الدولية الفاعلة مع أصحاب العلاقة من كيانات وشخصيات مؤثرة في الصناعة الدولية للتحكيم والوساطة، حيث تواجد المركز متحدثًا وحاضرًا بفاعلية في أكثر من **35** فعالية من ورش عمل وملتقيات ومنتديات وحلق نقاش مختلفة، ومنها

المؤتمرات والفعاليات

في إطار جهود المركز لنشر الوعي ببدائل تسوية المنازعات ونشر ثقافة التحكيم المؤسسي وأفضل الممارسات الدولية في ذلك، أقام المركز منذ اللحظة الأولى لافتتاحه أكثر من **20** فعالية مختلفة استفاد منها مايربو على **2500** مشارك من المتخصصين والمهتمين خلال فترة قصيرة حيث تضمنت هذه الفعاليات منتديات عامة وورش عمل مركزة وبرامج تدريبية متخصصة كذلك نظم المركز مؤتمرًا دوليًا هو الأول من نوعه في المملكة تم فيه تدشين شراكة دولية هي الأولى من نوعها لتقديم برنامج الزمالة الدولية في التحكيم بالتعاون مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (**CIArb**) لأول مرة المملكة العربية السعودية.

المؤتمر الدولي للمركز السعودي للتحكيم التجاري "SCCA18"

تحت رعاية وزارة العدل ووزارة التجارة والاستثمار، وبالشراكة مع المركز الدولي لتسوية المنازعات التابع لجمعية التحكيم الأمريكية (AAA-ICDR) ودعم من مجلس الغرف السعودية والقطاع الخاص، أقام المركز السعودي للتحكيم التجاري مؤتمره الدولي الأول تحت شعار «التحكيم المؤسسي: أهميته وتأثيره في التحول الاقتصادي وتشجيع الاستثمار»، والذي استضاف أكثر من 52 متحدثاً محلياً ودولياً قدموا من أكثر من 15 دولة بينهم 6 وزراء وعدد من كبار المسؤولين وصانعي القرار السعوديين والدوليين من دول مجلس التعاون الخليج العربي والدول العربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة البريطانية والبرازيل وسنغافورة وكوريا الجنوبية وغيرها. وتناول المؤتمر من خلال جلساته أبرز 7 محاور تمثل عصب الاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال، إذ ناقش التحكيم المؤسسي ودوره في تحقيق رؤية المملكة 2030، الاتجاهات الحديثة في ممارسات مؤسسات تسوية المنازعات، ودور القضاء في دعم التحكيم وأثره، كما ناقش المؤتمر محور التحكيم المؤسسي في تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين، وحل نزاعات تجارة النفط والغاز الدولية، وتسوية المنازعات في الشركات العائلية، والتحكيم في النزاعات الإنشائية ومنازعات المقاولين.

كما اشتمل المؤتمر الدولي على عدة فعاليات مصاحبة كورشة العمل المغلقة لقضاة الاستئناف والتنفيذ لتباحث تطبيقات واجراءات تنفيذ أحكام التحكيم المحلية والأجنبية، والبرنامج التدريبي المكثّف للمحاميات حول "مهارات التفاوض والوساطة" والذي تم تقديمه بالمجان، إضافة إلى إقامة الندوة المفتوحة بعنوان "مقدمة في التحكيم الدولي"، بالشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (CIArb) حيث شارك في إقامة هذه الفعاليات نخبة من الخبراء الدوليين وبشراكة مع منظمات دولية متخصصة. كل ذلك حرصًا على الإلمام التام في تغطية جميع الأهداف المرجوة والشرائح المتعددة والاستفادة من الخبرات المتوفرة والتواصل والتعاون المحلي والدولي خلال المؤتمر.

المنتديات

منتدى التحكيم المؤسسي بين الواقع والمأمول (2016)

عقد المركز أولى فعاليته المصاحبة لحفل التدشين واستعرض واقع التحكيم المؤسسي في المملكة العربية السعودية، والآمال المعقودة على صناعة التحكيم من خلال عرض التجارب الإقليمية والدولية، ودراسة الفرص والتحديات في السوق السعودية بمشاركة **6** متحدثين من جهات ودول مختلفة وحضور أكثر من **250** شخصًا. وقد كان هدف المنتدى عرض تجارب مؤسسات التحكيم الدولية والمحلية المتعلقة بإدارة إجراءات قضايا التحكيم، ومناقشة أفضل الممارسات فيها والآليات التي يتبناها التحكيم المؤسسي استجابة للاحتياجات المتجددة لغرض إدارة القضايا بشكل فاعل؛ اختصارًا للوقت والكلفة، كما تم مناقشة طرق تطوير خدمات بدائل تسوية المنازعات المقدمة لقطاعات الأعمال، وكيفية صياغة شروط بدائل تسوية المنازعات. كما سعى المنتدى إلى عرض تجارب تنفيذ أحكام التحكيم، والدور الذي يمكن أن يؤديه التحكيم المؤسسي في رفع مستوى جودة الأحكام التحكيمية وقابليتها للتنفيذ، وتطرق كذلك إلى تجارب التدريب والتعليم القانوني للإفادة منها في بناء القدرات للأطراف الفاعلة في مجال التحكيم.

كما اشتمل المؤتمر الدولي على عدة فعاليات مصاحبة كورشة العمل المغلقة لقضاة الاستئناف والتنفيذ لتقريب وجهات النظر فيما يتصل بتنفيذ أحكام التحكيم المحلية والأجنبية، والبرنامج التدريبي المكثّف للمحاميات حول "مهارات التفاوض والوساطة" والذي تم تقديمه بالمجان، إضافة إلى إقامة الندوة المفتوحة بعنوان "مقدمة في التحكيم الدولي"، حيث شارك في إقامة هذه الفعاليات نخبة من الخبراء الدوليين وبشراكة مع منظمات دولية متخصصة. كل ذلك حرصًا على الإلمام التام في تغطية جميع الأهداف المرجوة والشرائح المتعددة والاستفادة من الخبرات المتوفرة والتواصل والتعاون المحلي والدولي خلال المؤتمر.

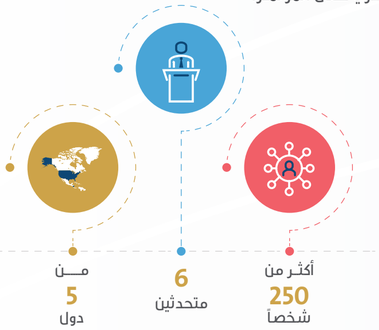

منتدى التحكيم المؤسسي (2017)

السمات والممارسات والفرص

عقد المركز السعودي للتحكيم التجاري منتدى التحكيم المؤسسي (السمات، الممارسات والفرص) بحضور نخبة من المتحدثين وهم رئيس مجلس إدارة المركز المحامي ياسين خياط والرئيس التنفيذي ماجد الرشيد والبروفيسور جورج عفاكي أستاذ القانون الدولي وتسوية المنازعات والمحامي في محكمة الاستئناف في باريس، وكذلك السيد ريتشارد نيمارك النائب السابق لرئيس المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية والقاضي د. مصطفى عبدالغفار رئيس إدارة تسوية المنازعات بالمركز، وقد حضر اللقاء عدد يفوق **300** شخصًا من المحامين والقانونيين والخبراء ومنسوبي الجامعات، وقد استعرض في المنتدى الممارسات الدولية للتحكيم المؤسسي وكيف تبناها المركز السعودي للتحكيم التجاري.. مع نقاش وأسئلة مفتوحة مع حضور المنتدى.

منتدى تسوية منازعات الأوراق المالية

نظّمَ المركز السعودي للتحكيم التجاري خلال شهر ديسمبر **2017** إقامة برنامج "تسوية منازعات سوق الأوراق المالية" برعاية كريمة من مجلس الغرف السعودية، وبحضور النائب الأول لهيئة تنظيم سوق المال الأمريكية (**FINRA**) السيد كينيث أندرتشك، و المستشار الخاص بالمركز والخبير الدولي في تسوية المنازعات السيد جيمس ماكفرسون، ورئيس إدارة تسوية المنازعات بالمركز السعودي للتحكيم التجاري الدكتور مصطفى عبدالغفار، و بحضور عدد فاق الـ**300** شخص من المستثمرين والقانونيين والباحثين المهتمين في مجالات بدائل تسوية المنازعات وسوق الأوراق المالية من الرجال والنساء. جرى خلال البرنامج تبيان دور بدائل تسوية المنازعات (التحكيم و الوساطة) في تطوير الأطر التنظيمية للقضايا المرتبطة بالسوق المالية، إضافة إلى إستعراض دور بدائل تسوية المنازعات في تعزيز وتأمين قدر أكبر من المصداقية في العقود والالتزام بتنفيذها، مع تسليط الضوء على تجربة هيئة سوق المال الأمريكية (**FINRA**).

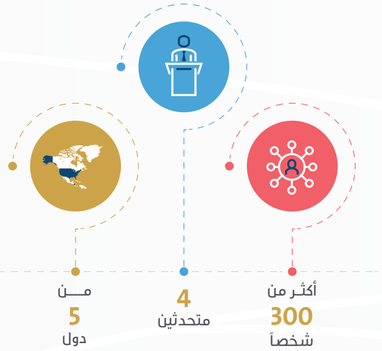

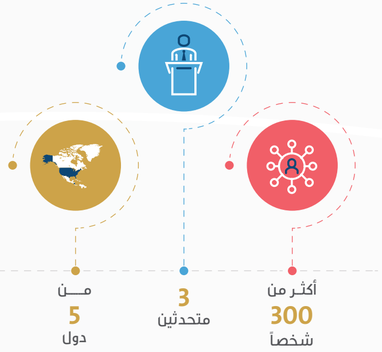

اللقاءات التعريفية

ضمن السعي المتواصل والهادف لتعزيز أطر التواصل في سبيل الوصول الأعمق والأشمل لشرائح القطاع التجاري والقانوني وتعريفهم بالمركز وأهدافه وخدماته المؤسسية، أقام المركز السعودي للتحكيم التجاري العديد من اللقاءات مع أكثر من **500** جهة محلية ودولية من كبرى الشركات والمؤسسات العابرة للقارات منها الدولية وكذلك المتوسطة والصغيرة، اشتملت على لقاءات ثنائية موسّعة ولقاءات منظّمة من قبل جهات وطنية داعمة كالهيئة العامة للاستثمار ومجلس الغرف السعودية، وكذلك جهاتٍ دولية مرموقة كغرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية(**NUSACC**) ومنظّمة(**IFSIN**) ، إضافة إلى اللقاءات الأخرى مع الإدارات القانونية بالتنسيق مع مكاتب المحاماة المؤثرة واللجان ذات الصلة وغيرها.

ورش العمل وحِلق النقاش

حرص المركز السعودي للتحكيم التجاري على إقامة العديد من ورش العمل وحلق النقاش المتنوعة في اختصاصاتها سعيًا إلى الإلمام بمعظم المواضيع الهامة لشرائح الأعمال والقانون، منها:

1. ورشة عمل لمناقشة الوثائق الإجرائية للمركز
2. حلقة نقاش بعنوان «قضايا التحكيم - حالات للدراسة»
3. ورشة عمل مغلقة مع قضاة التنفيذ وديوان المظالم حول تنفيذ الأحكام الأجنبية
4. ورشة عمل مع قائمة وسطاء المركز حول أحد المشاريع المستقبلية للوساطة
5. حلقة نقاش مع لجنة المصرفية الإسلامية في مؤسسة النقد العربي السعودي
6. ورشة عمل متقدمة حول صياغة العقود- باللغتين العربية والإنجليزية
7. ورشة عمل مغلقة بالشراكة مع وزارة العدل لأصحاب الفضيلة قضاة التنفيذ والاستئناف
8. ورشة عمل متصلة بالمنتجات الجديدة للمركز مع قائمة المحايدين لدى المركز

الزمـــالة المهنيـــة

في إطار الجهود المستمرة للمركز السعودي للتحكيم التجاري في بناء قدرات المحايدين أبرم المركز اتفاقًا استراتيجيًا مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (**CIArb**) والمعروف دوليًا لأكثر من **100** عام بعراقة ورصانة برامجه في تأهيل المحكمين في أكثر من **37** دولة في العالم بشريحة عريضة من الأعضاء يتجاوز عددها **16،000** ألف عضو حول العالم من القانونيين والمهنيين والأكاديميين ليتم توفير برامج مسار الزمالة بالمجمع محليًا لأول مرة في المملكة وباللغة العربية لأول مرة في تاريخ المجمع الملكي البريطاني للمحكمين. وستنفذ البرامج من مدربين معتمدين بالمجمع ووفق المعايير ذات الصلة بطريقة ونموذج تنفيذ البرامج.

سيكون مسار الزمالة متاحًا باللغتين العربية والإنجليزية سواء تعلق الأمر بالمحتوى أو الاختبارات، وسيعكس البرنامج مختلف الثقافات القانونية والأنظمة، وسيعمل المركز السعودي للتحكيم التجاري مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (**CIArb**) على تطويع البرنامج بشكل يعكس الثقافة القانونية في المملكة وإقليميًا مع الحفاظ على الأركان الأساسية وهيكل البرنامج الأصلي. ويتكون برنامج مسار الزمالة من مراحل متدرجة من البرامج تتضمن خليطًا من الدراسة الذاتية والتدريس وجهًا لوجه.
فضلًا عن المستوى العلمي الرفيع لهذه البرامج، سيتمكن من يجتازها من الحصول على مستويات العضوية المختلفة للمجمع الملكي البريطاني للمحكمين (**CIArb**) والتي تحظى بقبول دولي واسع في مؤسسات التحكيم الرائدة عالميًا.

البرامج التخصصية

أ. مناهج متقدمة في إدارة قضايا التحكيم (الرياض- جدة - الدمام) ينظم هذا البرنامج بالتعاون بين المركز السعودي للتحكيم التجاري والمركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية(AAA-ICDR). وقد طور هذا البرنامج لتزويد المشاركين من المحكمين ذوي الخبرة بدليل متكامل مبني على أفضل الممارسات لإدارة إجراءات دعاوى التحكيم، من خلال ست جلسات تفاعلية تغطي الجوانب الرئيسة لإدارة دعاوى التحكيم، بدءًا من التحضير لجلسة الاستماع الأولية، وجلسات الاستماع للأدلة، وإصدار الأحكام وكيفية التعامل مع جميع العوارض التي تعترض مسار دعوى التحكيم، وذلك على مدار يومين.

ب. الوساطة في المنازعات التجارية - الرياض
برنامج مكثف خلال ثلاثة أيام للوسطاء والمحامين وغيرها من المهن من المهتمين بالوساطة، لتطوير مهارات الوساطة لديهم كأحد بدائل تسوية المنازعات، يهدف البرنامج لتزويد المشاركين بالمعارف الأساسية المتصلة بالوساطة ومهاراتها الأساسية، ويقوم بالتدريب في هذا البرنامج نخبة من الخبراء في مجال تسوية المنازعات من المدربين المعتمدين لدى المركز السعودي للتحكيم التجاري والمركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية(AAA-ICDR)، وعليه فإن اجتياز البرنامج يزود المشاركين بعناصر التدريب الأساسي اللازمة لممارسة عمل الوساطة. يتضمن البرنامج إقامة حوار وتدريبات تفاعلية ومحاكاة موجهة لعمل الوساطة مع التقييم والتوجيه البناء، من خلال مجموعة من الوسطاء ذوي الخبرة، بما يكسب المشارك ليس فقط المعارف الحيوية حول الوساطة من الناحية النظرية بل أيضًا الممارسات والتقنيات المرتبطة بها، وكيفية تطوير المهارات التي لا غنى عنها للعمل كوسيط بشكل فاعل.
عُقد البرنامج حتى نهاية 2018 أربع مرات في مقر المركز بالرياض حيث استفاد منه أكثر من 98 مشارك مابين محامين ومستثمرين ومحكمين ومستشارين قانونيين وأكاديميين ومهتمين باحتراف مهارات الوساطة التجارية من عدة مناطق في المملكة منتمين لأكثر من 70 جهة من القطاع الحكومي والشركات ومكاتب المحاماة المحلية والدولية. ساهم البرنامج في التعريف بثقافة الوساطة وأبرز ممارساتها الدولية من خلال خبراء ممارسين في المجال أكثر من 30 سنة

البرامج التخصصية

ج. برامج مكثفة خاصة بالسيدات:
في إطار سعي المركز لتأهيل كوادر نسائية متخصصة في بدائل تسوية المنازعات، عقد المركز عدد من ورش العمل والبرامج المكثفة للسيدات تناولت مهارات التفاوض والوساطة وآخر تناول مهارات التحكيم والوساطة قامت بتقديمه نخبة دولية من المدربات من الولايات المتحدة وألمانيا والبحرين ومصر وذلك بالشراكة في برنامج تطوير القانون التجاري بوزارة التجارة الأمريكية(CLDP) ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي(UNCITRAL) تجاوز عدد المهتمات بالحضور أكثر من 887 من القانونيات والمحاميات والأكاديميات والمستشارات القانونيات لدى العديد من القطاعات الحكومية والشركات ومكاتب المحاماة المحلية والدولية.

د. برنامج مهارات صياغة العقود:
بالشراكة مع برنامج تطوير القانون التجاري بوزارة التجارة الأمريكية (CLDP) استضاف المركز السيد كينيث آدمز الخبير الدولي الرائد في مجال الصياغة القانونية للعقود والجوانب التقنية لها لإقامة برنامجين متخصصين في مهارات صياغة العقود التجارية سجل اهتمامًا بالحضور من قبل 630 من المهتمين من القانونيين والأكاديميين ناقشوا فيه صياغة عقود التجارة والخدمات المختلفة التي تصاغ بلغات مختلفة عابرة الحواجز الثقافية، وبهدف تعزيز وتطوير جودة صياغة العقود، والتي تؤدي لتنفيذ جيد لها.

هـ. البرنامج التطوعي الطلابي للمؤتمر الدولي الأول للمركز السعودي للتحكيم التجاري:
ضمن سعي المركز لخلق فرص لشريحة الطلاب لاكسابهم بعض المعارف والمهارات العملية لسوق العمل، نظم المركز برنامجاً تطوعياً بالتزامن مع المؤتمر الدولي الأول للمركز السعودي للتحكيم التجاري استهدف شريحة من الطلبة الجامعيين وحديثي التخرج استمرت لمدة أربعة شهور خاضو تجربة تطوعية فريدة في مجالات الإعلام والإعلام الرقمي والعلاقات العامة وإدارة الفعاليات والتدريب وغيرها.

منافسة التحكيم الشبابية الدولية

في إطار دور المركز لتمثيل المملكة في التحكيم محليًا ودوليًا ورغبة في تمثيل المملكة في منافسة الفيس موت الدولية في التحكيم التي يحضرها سنويا أكثر من ٣٠٠ فريق من طلبة الجامعات من ضمنها جامعات هارفارد وأوكسفورد وجامعة السيربون الفرنسية من أكثر من **80** دولة حول العالم حيث تحضى بمستوى رفيع من الرعايات من قبل جمعية التحكيم الأمريكية (**AAA**) ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري (**UNCITRAL**)، أطلق المركز عدة مبادرات شبابية في التحكيم إيمانا بدور المركز في تأهيل كوادر شبابية تتحلى بأفضل المهارات والممارسات في بدائل تسوية المنازعات تتمثل في:

أ. منافسة التحكيم العربية (**AYAM**):
نسخة عربية سنوية تهدف إلى تنمية قدرات طلاب القانون (بكافة مراحله) على استيعاب التطورات الحديثة في مجال القانون التجاري الدولي وتدريبهم على التعامل مع التحكيم كأحد أشهر وسائل تسوية المنازعات التجارية على مستوى العالم، وتنقسم المسابقة إلى مرحلتين أساسيتين، الأولى تحريرية وتتضمن كتابة مذكرات قانونية باللغة العربية أو الإنجليزية عن المدعي والمدعى عليه في قضية ترسلها اللجنة المنظمة لكل فريق، وتتنافس الفرق في هذه المرحلة للتأهل للمرحلة الثانية والتي تشتمل على مرافعات شفهية، وتبرز أهمية هذة المنافسة في مساهمتها الفعالة في صقل المهارات القانونية التي يحتاجها طلاب القانون للترافع أمام هيئات التحكيم الدولية وإعطائهم تصور كامل عن ماهيتها وإجراءاتها وتشجيعهم لدراسة قانون التجارة الدولي ودراسة التحكيم التجاري ونظامه لما له من أهمية دولية كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات التجارية. سينفذ هذا البرنامج للمرة الأولى في العالم باللغة العربية وبشراكة مع برنامج تطوير القانون التجاري بوزارة التجارة الأمريكية (**CLDP**)

منافسة التحكيم الشبابية الدولية

ب. تبني وتأهيل فرق وطنية للمنافسة الدولية:
يشرع المركز لتأهيل فرق سعودية باللغة الإنجليزية لتمثيل المملكة في النسخة القادمة من المنافسة الدولية الفيس موت مماسيشكل نقلة نوعية في مستوى الحضور العربي والسعودي فيها

ج. السعي لإقامة المنافسة حسب قواعد المركز:
دعم تبني قواعد التحكيم والوساطة الخاصة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري لتكون هي القواعد التحكيم الرسمية في منافسة الفيس موت الدولية ماسيسهم في التعزيز بالتعريف ببيئة التحكيم في المملكة وجهوزيتها وتكاملها مع البيئة العدلية وفق أفضل الممارسات الدولية.

SCCA18
International Conference

SCCA18

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

sadr.org
+966 920003625